

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 18 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2024/5-(A,B)/2
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 31 أكتوبر/تشرين الأول 2024
اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المديرية التنفيذية أن تقدم طيه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج). ويغطي التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)، (WFP/EB.2/2024/5-A/1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية، (WFP/EB.2/2024/5-B/1)
- رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية، (WFP/EB.2/2024/6-B/1/Add.1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2305

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

30 أكتوبر/تشرين الأول 2024

السيدة سيندي ماكين المحترمة،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم التالية:
خطة البرنامج للإدارة (2025-2027) (EB.2/2024/5-A/1)؛ وتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية (EB.2/2024/5-B/1)، ورد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية (EB.2/2024/5-B/1/Add.1).
ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
عبد الله بشار بونغ
(Abdallah Bachar Bong)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة سيندي ماكين (Cindy H. McCain)
المديرة التنفيذية
البرنامج

Via Cesare Giulio Viola 68-70
00148 Rome Italy

أولاً- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ثلاثة تقارير من تقارير أمانة البرنامج، ستقدم إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج التي ستعقد في روما، إيطاليا، ابتداء من 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وتُقدّم خطة البرنامج للإدارة (2025-2027) (EB.2/2024/5-A/1) إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها؛ ويُقدّم تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية (EB.2/2024/5-B/1) ورد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية (EB.2/2024/5-B/1/Add.1) للنظر فيها. وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في التقارير، اجتمعت بممثلي أمانة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتمت برود خطية مؤرخة 9 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

ثانياً- خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)

برنامج العمل المقرر

- 2- تعرض خطة البرنامج للإدارة للفترة 2025-2027 (EB.2/2024/5-A/1) موجزا لبرنامج عمل البرنامج المقرر للفترة 2025-2027 ودعم الميزانية المطلوب لتنفيذ البرنامج في عام 2025. ويسعى التقرير إلى الحصول على موافقة المجلس التنفيذي لتفويض المديرية التنفيذية بتعديل مستوى الاعتمادات بما يتناسب مع التغيرات في توقعات المساهمات العالمية، والموافقة على الميزانية السنوية لميزانية دعم البرامج والإدارة، والسحوبات من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام، وكذلك تحديد المعدل القياسي لتكاليف الدعم غير المباشرة، والمستوى المستهدف لموارد حساب الاستجابة العاجلة، وتخصيص التمويل للمبادرات المؤسسية الحاسمة.
- 3- ويشير التقرير إلى أنه من المتوقع أن يعاني ما يقرب من 582 مليون شخص من نقص التغذية المزمن في عام 2030، مما يُبعد العالم عن تحقيق هدف القضاء التام على الجوع بحلول نهاية العقد. وتشير التقديرات الحالية إلى أنه من المتوقع أن يعاني ما يصل إلى 309 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال عام 2024 في 71 بلدا من البلدان حيث يعمل البرنامج. وتشير التقديرات إلى أن 45.5 مليون شخص آخر سيكونون في حالة طوارئ أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2024 (EB.2/2024/5-A/1، الفقرات من 10 إلى 13).
- 4- وفي حين تلقى البرنامج في عام 2022 مستوى قياسي من الموارد بلغ 14.1 مليار دولار أمريكي، بلغت المساهمات لعام 2023 مبلغ 8.3 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعبر عن مستوى موارد المانحين قبل الجائحة. ويتوقع البرنامج مساهمات مؤكدة بقيمة 8.9 مليار دولار أمريكي لعام 2024، أي ما يمثل 49 في المائة من المتطلبات التشغيلية المتوقعة التي تبلغ 18.2 مليار دولار أمريكي لعام 2024. وفي ضوء آفاق الاقتصاد العالمي الحالية، يتوقع البرنامج أن تبقى مستويات التمويل عند مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 للسنوات الثلاث المقبلة، مع توقع 8 مليارات دولار أمريكي سنويا في الفترة من 2025 إلى 2027. (المرجع نفسه، الفقرات من 28 إلى 32).

جمع الأموال

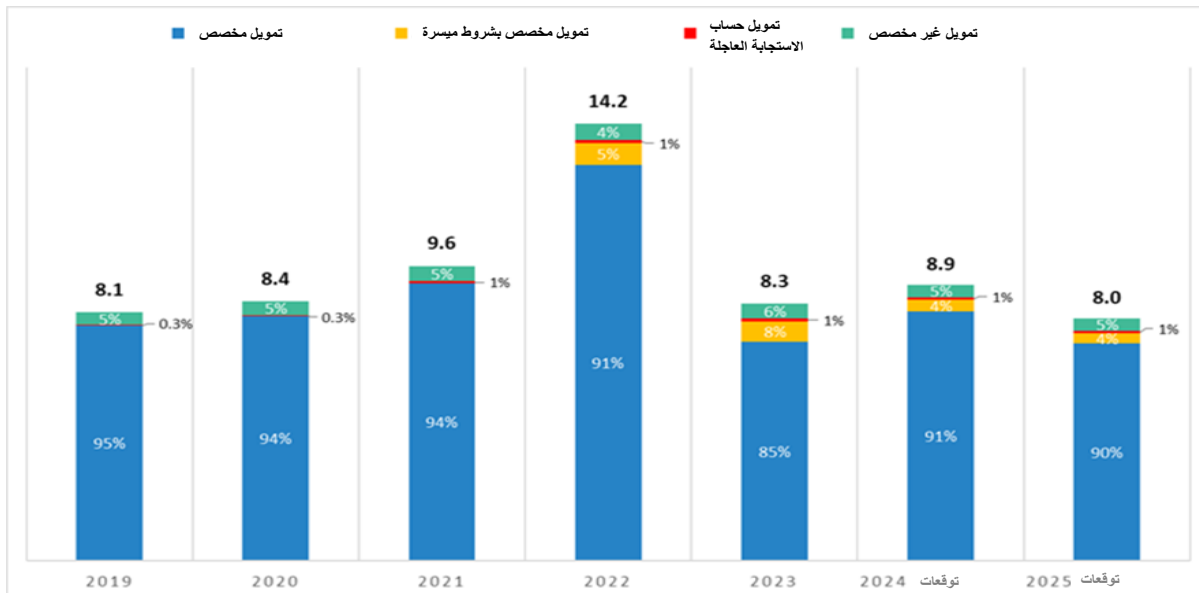
- 5- يقدم التقرير معلومات عن التنوع المتزايد لقاعدة التمويل في البرنامج (المرجع نفسه، الفقرات من 35 إلى 55) واستراتيجيات تحسين مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به (المرجع نفسه، الفقرات من 56 إلى 61). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن البرنامج يبذل جهودا مكثفة لاستكشاف طرائق جديدة للشراكات المواضيعية خارج نطاق الجهات المانحة التقليدية. ومن خلال تنسيق الجهود المؤسسية في مختلف المجالات المواضيعية، يتعاون البرنامج مع المؤسسات المالية الدولية وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات. ويمثل الاستثمار في تبرعات الأفراد أولوية استراتيجية رئيسية في جهود البرنامج لتنويع قاعدة مانحيه وزيادة التمويل المرن. ومع انتقال البرنامج إلى مرحلة أكثر طموحا، يمكن من خلال جمع الأموال من الأفراد تعبئة 1.3 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الست المقبلة. ولتحقيق ذلك، سيلزم استثمار إجمالي قدره 100 مليون دولار أمريكي

خلال تلك الفترة. ومن المتوقع أن تدر الشريحة الأولى، وهي طلب بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لعام 2025، دخلا قدره 138 مليون دولار أمريكي خلال هذا العام وحده، في حين يُتنبأ بتحقيق أكثر من مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2026-2030، شريطة استمرار الاستثمارات. وفي عام 2024، أنشأ البرنامج شعبة الشراكات المتعددة الأطراف والقطرية البرمجية لتنويع نهج الشراكة مع البلدان حيث يعمل البرنامج. ويشمل ذلك تيسير المساهمات من البلدان المستفيدة من برامج البرنامج في بلدانها ودعم المبادرات في البلدان الأخرى المستفيدة من برامج البرنامج، سواء من خلال الدعم المالي أو تبادل القدرات والمعرفة والتبادل التقني. ويشمل ذلك أيضا التمويل المقدم من المؤسسات المالية الدولية لدعم الحكومات في تنفيذ برامج بناء القدرة على الصمود والتنمية المملوكة وطنيا التي تسرع تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، من أجل الحد من الجوع وسوء التغذية.

6- ويشار في التقرير إلى أن البرنامج يستفيد من مبادرات مثل صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة وصندوق التحوّل لتغيير الحياة بهدف تحفيز البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا على المساهمة بموارد محلية في الخطط الاستراتيجية القطرية للبرنامج (المرجع نفسه، الفقرة 45). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأنه من الممكن استخدام صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة في أي مجال برامجي، في حين أن مبادرة تغيير الحياة تعزز القدرة على الصمود والتنمية الطويلة الأجل والاكتفاء الذاتي. وتساعد مخصصات صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة في تغطية بعض تكاليف المساهمات الحكومية المحددة وتحفيز المساعدة الغذائية الحكومية للاجئين في بلدان مثل ملاوي وزيمبابوي. وبفضل صندوق التحوّل لتغيير الحياة، تهدف المكاتب القطرية مثل تشاد وكينيا إلى دعم الاستراتيجيات الحكومية الرامية إلى إحداث تحول في حياة أعداد كبيرة من اللاجئين من خلال منح اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة القريبة منهم الأدوات اللازمة لكسب العيش. ومع توجيه الحكومات للبرامج المتوسطة والطويلة الأجل، سيدعم البرنامج الاستثمارات التي تزيد من القدرات الفردية والنظامية على تحمل الصدمات.

7- وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض المساهمات المتوقعة لعام 2025، فضلا عن الإيرادات المنقحة المقدرة بمبلغ 8.9 مليار دولار أمريكي لعام 2024. وتشجع اللجنة الاستشارية البرنامج على مواصلة جهوده لاستعادة قاعدة ماحيه وتنويعها. كما تشجع اللجنة البرنامج على تبادل المعلومات والخبرات في هذا السياق مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى.

8- ويشير التقرير إلى أن التمويل المرن في عام 2023 قد ازداد من 9 في المائة في عام 2022 إلى 14 في المائة. وفي عام 2024، من المتوقع أن يصل التمويل المرن إلى 877 مليون دولار أمريكي، منها 419 مليون دولار أمريكي في شكل أموال غير مخصصة بالكامل، و71 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات مباشرة في حساب الاستجابة العاجلة، و387 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات مخصصة بشروط ميسرة. ويتوقع البرنامج أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2025 (المرجع نفسه، الفقرة 58). وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بالرسم البياني التالي الذي يعرض المساهمات المخصصة بشروط ميسرة من المساهمات غير المخصصة.



9- ويشير التقرير كذلك إلى أن البرنامج يسعى إلى الحصول على تمويل متعدد السنوات يتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ به، الأمر الذي من شأنه أن يتيح التخطيط بشكل أفضل والحفاظ على الاستمرارية التشغيلية، مع الحفاظ على القدرة على تقديم استجابات سريعة في الحالات الديناميكية (المرجع نفسه، الفقرة 56). وفي عام 2023، شكلت نسبة 11 في المائة من إجمالي إيرادات البرنامج تمويلًا متعدد السنوات (المرجع نفسه، الفقرة 59). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، بأن التمويل المتعدد السنوات أمر بالغ الأهمية لقدرة البرنامج على العمل بكفاءة، والتكيف مع الاحتياجات المتغيرة، والاستثمار في حلول طويلة الأجل تحد من الجوع وتبني القدرة على الصمود. ويوفر التمويل المتعدد السنوات كفاءة في التكلفة لأنه يتيح الشراء المبكر للأغذية وتخزينها مسبقًا، وبالتالي يقلل من التكاليف اللوجستية والإدارية. وتسمح هذه المرونة التشغيلية للبرنامج بإجراء عمليات شراء بالجملة في الوقت الأمثل، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح التمويل المتعدد السنوات بإجراء تعديلات سريعة استجابة للآزمات المفاجئة بدون الحاجة إلى إعادة التفاوض على الاتفاقات كل عام، مما يتيح استجابات أسرع وأكثر كفاءة. ويساعد التمويل المتعدد السنوات البرنامج على سد الثغرة بين المساعدة الإنسانية والتنمية طويلة الأجل ويسمح للمنظمة بالتركيز على بناء القدرة على الصمود. ويزيد ذلك من فعالية عمل البرنامج في تحقيق نتائج مستدامة ويقال من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية المستدامة في المستقبل. ويعزز التمويل المتعدد السنوات الشراكات مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى من خلال توفير تدفقات موارد موثوقة يمكن استخدامها لبناء القدرات المحلية.

10- وتأمل اللجنة الاستشارية يسعى البرنامج إلى التوسع في تعبئة التمويل المرن والمتعدد السنوات، بما في ذلك من خلال مجموعة من المبادرات المتنوعة لجمع الأموال، لزيادة المبلغ الإجمالي والنسبة المئوية للمساهمات غير المخصصة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في خطة البرنامج المقبلة للإدارة.

هدف تدبير موارد حساب الاستجابة العاجلة

11- يشير التقرير إلى أن إدارة البرنامج تطلب موافقة المجلس التنفيذي على الإبقاء على المستوى المستهدف لموارد حساب الاستجابة العاجلة عند 400 مليون دولار أمريكي لعام 2025 (المرجع نفسه، الفقرات 62-68). وبموجب البند 4-3 من النظام المالي، يحدد المجلس التنفيذي المستوى المستهدف لحساب الاستجابة العاجلة لفترة مالية معينة. ويمثل حساب الاستجابة العاجلة احتياطي البرنامج للتخصيص الفوري للتمويل المتعدد الأطراف المرن والقابل للتجديد والمتجدد. وازدادت المتطلبات التشغيلية للبرنامج من 13.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 21.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مما دفع المجلس التنفيذي إلى الموافقة على مضاعفة المستوى المستهدف لجمع الأموال لحساب الاستجابة العاجلة إلى 400 مليون دولار أمريكي في عام 2022.

المتطلبات التشغيلية

12- تُقدر المتطلبات التشغيلية للبرنامج لعام 2025 بمبلغ 16.9 مليار دولار أمريكي لمساعدة 123 مليون شخص من خلال 86 عملية في أكثر من 120 بلداً وإقليماً (المرجع نفسه، الفقرة 69). وعلى غرار عام 2024، يتركز نحو 80 في المائة من المتطلبات التشغيلية المبيّنة في خطة الإدارة للفترة 2025-2027 في 20 عملية قطرية (المرجع نفسه، الفقرة 73). ويشير التقرير كذلك إلى أن خطة التنفيذ المؤقتة لعام 2025 تبلغ 8.8 مليار دولار أمريكي، أي ما يقرب من 52 في المائة من المتطلبات التشغيلية وهو ما يشير إلى انخفاض بنسبة 12 في المائة مقارنة بالخطة المؤقتة لعام 2024 (المرجع نفسه، الفقرة 76). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم المعلومات المحدثة المتعلقة بالمساهمات والمستفيدين الذين وصلت إليهم عمليات البرنامج في عام 2024 إلى المجلس التنفيذي عند النظر في هذا التقرير.

نهج التخطيط المنقح

13- يشير التقرير إلى أنه استجابة لانخفاض المساهمات، وضعت إدارة البرنامج نهجاً منقحاً لصياغة خطته المتعلقة بالميزانية والبرامج على المستوى القطري (المرجع نفسه، الإطار 3-1). وأرسلت المبادئ التوجيهية المتعلقة بهذا النهج إلى المكاتب

القطرية في الربع الثالث من عام 2024. وستعتمد المكاتب القطرية التي تضع خطط استراتيجية قطرية جديدة نهج التخطيط المنقح، في حين سيطلب من المكاتب القطرية الأخرى التي لديها انحرافات كبيرة وغير مبررة عن المبادئ التوجيهية الجديدة تعديل خططها من خلال تنقيح للميزانية.

14- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن انخفاض المتطلبات التشغيلية المتوقعة من 22.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى 18.2 مليار دولار أمريكي في عام 2024 هو نتيجة لتخفيض ميزانيات البرامج القطرية في ست عشرة عملية من أكبر عمليات البرنامج. ويرجع السبب في انخفاض المتطلبات التشغيلية المتوقعة إلى 16.9 مليار في عام 2025 إلى اعتماد المكاتب القطرية الأخرى منهجية الميزانية المنقحة. وبالنسبة إلى تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية، نقحت الميزانيات أو يجري تنقيحها من خلال عملية موحدة لتنقيح الميزانيات بناء على موافقات من تفويضات السلطة المعنية. ولا تتطلب عملية تنقيح الميزانية موافقة المجلس التنفيذي، إلا إذا كانت هناك زيادات كبيرة في قيمة الميزانية. وسيوافق المجلس التنفيذي خلال دوراته ذات الصلة على الخطط الاستراتيجية القطرية الجديدة التي ستبدأ في عام 2025. ويمكن أن تستخدم تنقيحات ميزانيات المكاتب القطرية مجموعة من الاستراتيجيات، مع مراعاة السياق الخاص بكل بلد، واستهداف السكان الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويوفر إدخال "المبادئ التوجيهية للمعايرة" نهجا منظما للمكاتب القطرية لوضع الخطط الاستراتيجية والميزانيات بفعالية أكبر.

15- وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن عدد المستفيدين يحدد من خلال تقديرات شاملة للاحتياجات تجربها المكاتب القطرية التابعة للبرنامج. وتأخذ هذه التقديرات في الاعتبار مصادر بيانات مختلفة، بما في ذلك الإحصاءات الحكومية، ومدخلات الشركاء، وتحليلات هشاشة الأوضاع التي يجريها البرنامج، والعوامل السياقية مثل حالة الأمن الغذائي، ومؤشرات التغذية، واتجاهات نزوح السكان. وفي حين أن العناصر الأساسية لتقديرات الاحتياجات لم تتغير، يعتمد البرنامج حاليا نهجا أكثر تركيزا من خلال "المبادئ التوجيهية الجديدة للمعايرة". وتدعم هذه المبادئ التوجيهية المكاتب القطرية في تحديد أهداف واقعية للمستفيدين تتواءم مع التمويل المتاح والقرارات التشغيلية. ويعني ذلك أنه على الرغم من أن المنهجية الأساسية لا تزال كما هي من دون تغيير، تحدد أعداد المستفيدين الآن بشكل أكثر تحفظا لتناسب مع الواقع التشغيلي وآفاق التمويل في كل سياق قطري.

16- وتلاحظ اللجنة الاستشارية نهج التخطيط المنقح وتأمل أن تقدم إليها وإلى المجلس التنفيذي في سياق التقرير المقبل معلومات أكثر تفصيلا عن جوانب المبادئ التوجيهية للمعايرة المتعلقة بمنهجية الميزانية. وتأمل اللجنة أن تستمر الجهود لتعزيز دقة عملية الميزانية، بما في ذلك تنقيح منهجيات تقدير الاحتياجات وزيادة اتساق عمليات التخطيط بين المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والتخطيط الاستراتيجي على مستوى المقر.

تكاليف الدعم المباشرة

17- يشار في التقرير إلى أن تكاليف الدعم المباشرة تدار على المستوى القطري وتدعم بشكل مباشر أنشطة متعددة تتعلق بنقل المساعدة وتنفيذ البرامج. ويُحسب معدل تكاليف الدعم المباشرة لكل خطة استراتيجية قطرية كنسبة مئوية من التكاليف التشغيلية المباشرة، التي تشمل تكاليف التحويل والتنفيذ، ويتحدد هذا المعدل بحسب حجم العملية والطرائق المستخدمة والإطار التشغيلي والبيئة الاقتصادية المحلية. ويتفاوت معدل التكاليف التشغيلية المباشرة تفاوتًا كبيرًا بين البلدان من نسبة منخفضة تصل إلى 1 في المائة في بلدان العمليات الكبيرة إلى نسبة عالية تزيد عن 30 في المائة في العمليات الصغيرة جدا. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن تكاليف الدعم المباشرة وفقا للتعريف الوارد في اللائحة العامة للبرنامج هي "تكلفة تقابل النفقات على المستوى القطري المرتبطة ارتباطا مباشرا بتنفيذ البرنامج ككل ولكن لا يمكن عزوها إلى نشاط معين في إطار البرنامج". ومن الناحية العملية، يمكن أن تشمل تكاليف الدعم المباشرة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: تكاليف إدارة المكاتب القطرية (مثل تكاليف رؤساء الوحدات)؛ وتكاليف إيجار المكاتب وصيانتها؛ وتكاليف استخراج المركبات وتكاليف تشغيلها، وتكاليف الأمن، وتقييمات الحافظة القطرية وتقديراتها التي لا ترتبط مباشرة بنشاط محدد. ويحدد بالتالي معدل (النسبة المئوية) تكاليف الدعم المباشرة للخطط الاستراتيجية القطرية الفردية بقسمة إجمالي قيمة ميزانية تكاليف الدعم المباشرة على مجموع قيم ميزانية التحويلات والتنفيذ الإجمالية. ويعكس التباين في معدل تكاليف الدعم غير المباشرة بين المكاتب القطرية

المختلفة تنوع بياناتها التشغيلية. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي بذل الجهود لإبقاء المصروفات التشغيلية الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية قيد الاستعراض المستمر لتحقيق الكفاءة، في حين ينبغي أن تعبر معدلات تكاليف الدعم المباشرة بدقة عن النفقات الفعلية. وتلاحظ اللجنة وجود تباينات كبيرة في تكاليف الدعم المباشرة في العمليات القطرية، وترى أنه ينبغي أن تقدم في التقارير المقبلة معلومات أكثر تفصيلاً عن هذه التباينات.

دعم البرامج وتسيير الأعمال

18- يقدم التقرير لمحة عامة عن ميزانية العمليات (المرجع نفسه، الفقرات من 112 إلى 118)، والمكونات ومصادر التمويل (المرجع نفسه، الفقرة 119)، وألويات الإدارة (الفقرات من 120 إلى 122) والكفاءات (المرجع نفسه، الفقرات من 123 إلى 124). ويعرض التقرير ميزانية دعم البرامج وتسيير الأعمال لعام 2025 عند مستوى 857.1 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2024 (المرجع نفسه، الجدول رابعا-1).

الجدول رابعا-1: الميزانية الشاملة (مليون دولار أمريكي)									
المجموع	العمليات البرامجية	دعم البرامج وتسيير الأعمال							
		المجموع	الأنشطة المباشرة	خدمات أخرى	الميزانية الأساسية				دعم البرامج والإدارة
					المجموع	الخدمات الاستشارية وغيرها الخاصة	المبانيات المؤسسية الخاصة	دعم البرامج والإدارة	
9 003.5	8 146.4	857.1	134.6	27.3	695.2	167.8	47.4	480.0	2025
10 209.9	9 314.3	895.6	131.8	34.2	729.6	142.5	104.5	482.6	*2024
(1 206.4)	(1 167.9)	(38.5)	2.8	(6.9)	(34.4)	25.3	(57.1)	(2.6)	التغير
(12)	(13)	(4)	2	(20)	(5)	18	(55)	(1)	النسبة المئوية للتغير

* تستند ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024 إلى خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة المقدمة في تحديث خطة البرنامج للإدارة (2024-2026). وختتت أيضا الصناديق الاستثنائية والحسابات الخاصة (انظر الملحق الخامس).

** تستند ميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية إلى خطة التنفيذ المؤقتة باستثناء الأنشطة المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة.

19- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأنه في حين أن محور تركيز خطة الإدارة هو الموافقة على ميزانية دعم البرامج والإدارة، فإنها تتضمن أيضا العناصر الأخرى للميزانية وتلخصها. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن الجدول رابعا-1 بشأن "الميزانية الشاملة"، يوضح مختلف العناصر، بما في ذلك العمليات البرامجية أو ميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية، التي تعبر عنها خطة التنفيذ المؤقتة. وتخضع ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية الفردية للموافقة الفردية من قبل المجلس التنفيذي أو تتم الموافقة عليها بموجب السلطة المفوضة على مدار العام، ولا تدرج في قاعدة بيانات واحدة تفاصيل الوظائف المقررة. وكمؤشر على إجمالي عدد الموظفين، في ما يلي وظائف المكافئين بدوام كامل المقررة لعام 2025 في ميزانية دعم البرامج وتسيير العمليات (وظائف المقر العالمي ووظائف المكاتب القطرية الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة) والعدد الفعلي للوظائف الممولة من الخطط الاستراتيجية القطرية اعتباراً من سبتمبر/أيلول 2024 ما يمكن أن يكون مؤشراً غير مباشر لتخطيط الخطط الاستراتيجية القطرية لعام 2025.

المجموع	موظفون معينون بعقود عقود قصيرة الأجل				موظفون معينون بعقود مدة محددة					المجموع
	مجموع الموظفين المعينين بعقود قصيرة الأجل	المساعدة المؤقتة	الاستشاريون	اللقبة الفنية وما فوق (عقود قصيرة الأجل)	مجموع الموظفين بعقود محددة المدة	الموظفون	فئة الخدمات العاملة في المقر	اللقبة الفنية	المديرون والرئيس الأعلى	
4 509	1 569	270	1 243	56	2 940	895	556	1 333	156	دعم البرامج وتسيير الأعمال لعام 2025
17 474	8 101	7 188	887	26	9 373	8 244	3	1 091	35	العدد الفعلي (سبتمبر/أيلول) - الخطط الاستراتيجية القطرية

20- وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها السابقة في ما يتعلق بالحسابات السنوية المراجعة لعام 2023، بشأن أهمية أن تكون لدى المجلس التنفيذي رؤية كاملة لجميع الموارد، بما في ذلك تخصيصها وأدائها على الرغم من الاختلافات في الجداول الزمنية لدورة التخطيط. (انظر أيضا WFP/EB.A/2024/6-(A,B,C,D,E,F,G,H)/2، الفقرة 8). وترى اللجنة أن جميع الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف المطلوبة على مستوى دعم البرامج والعمليات وعلى مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية ينبغي أن تُعرض بصورة شاملة، بما في ذلك تفسير التباينات بين الموارد الموافق عليها والنفقات الفعلية. وتأمل اللجنة أيضا أن ينفذ البرنامج توصيات مراجع الحسابات الخارجي ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

ميزانية دعم البرامج والإدارة

21- اقترحت ميزانية لدعم البرامج والإدارة بما قيمته 480 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعبر عن انخفاض قدره 2.6 مليون دولار أمريكي، أي 1 في المائة عن عام 2024، ليوافق عليها المجلس التنفيذي. ويشير التقرير إلى أن المجلس التنفيذي مدعو إلى أن يفوض المدير التنفيذية بزيادة الاعتماد المخصص لميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة تصل إلى 2 في المائة من الزيادة المتوقعة في المساهمات العالمية، في حالة زيادة تلك التوقعات بما لا يقل عن 300 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة إلى سيناريوهات المساهمات الأقل مؤاتاة، تسعى المدير التنفيذية إلى الحصول على تفويض من المجلس التنفيذي بتخفيض اعتمادات دعم البرامج والإدارة بنسبة تصل إلى 10 في المائة من خلال تنفيذ تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف، بالقدر الممكن عمليا. ويُستمد تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة من المبالغ المستردة من المساهمات لتغطية تكاليف الدعم غير المباشرة. وتُقدَّر إدارة البرنامج الإبقاء على المعدل عند نسبة 6.5 في المائة في عام 2025، مع استثناءات محددة لمعدل مخفض بنسبة 4 في المائة بموجب شروط سبق أن وافق عليها المجلس التنفيذي. ويشير في التقرير إلى أنه استنادا إلى المعدلات المقترحة، تبلغ إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المتوقعة 463 مليون دولار أمريكي (المرجع نفسه، الفقرة 127). ولمواجهة هذا العجز، تسعى إدارة البرنامج إلى الحصول على موافقة المجلس التنفيذي على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتمويل الفرق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة وميزانية دعم البرامج والإدارة في عام 2025.

22- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن البرنامج بدأ منذ عام 2023، بعد ظهور مؤشرات على انخفاض المساهمات والمستوى التشغيلي في عام 2022، في إعادة معايرة ميزانية دعم البرامج والإدارة نحو مستوى أقل من الإيرادات. وكانت قد صدرت الموافقة في الأصل على ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024 بمبلغ 568 مليون دولار أمريكي، ثم نقتت إلى 528 مليون دولار أمريكي. وبما أن ميزانية دعم البرامج والإدارة الموافق عليها المنقحة تتجاوز الإيرادات المتوقعة لتكاليف الدعم غير المباشرة، ينفذ البرنامج خطة استخدام صارمة لميزانية دعم البرامج والإدارة تهدف إلى احتواء التكاليف عند مستوى 483 مليون دولار أمريكي، بينما يوفر المستوى الأعلى الموافق عليه مرونة لضمان الحفاظ على الأنشطة الحاسمة الأهمية عند المستوى المطلوب لدعم العمليات. وتواصل ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة لعام 2025 بمبلغ 480 مليون دولار أمريكي معايرة دعم البرامج والإدارة باتجاه التخفيض، وتعبّر عن التحديات المرتبطة بخفض التكاليف في فترة تضخم مصحوبة بمهل زمنية طويلة للوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتوقعات عالية للحفاظ على معايير الرقابة وواجب الرعاية والحوكمة. وسيجري استيعاب نفقات دعم البرامج والإدارة التي تتجاوز مستوى إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من خلال حساب تسوية دعم البرامج والإدارة الذي يتميز برصيد سليم. ورؤدت اللجنة بالجدول الوارد أدناه الذي يعبر عن تطور أحدث الأرقام

التخطيطية للميزانية الأساسية مقابل أرقام النفقات الفعلية. وترد في أحدث وثائق خطة الإدارة ذات الصلة الأرقام التخطيطية للأعوام 2022 و2023 و2024.

خط الأساس - ملايين الدولارات الأمريكية						المكان
2025	2024	2023		2022		
الأرقام التخطيطية	الأرقام التخطيطية	الأرقام الفعلية	الأرقام التخطيطية	الأرقام الفعلية	الأرقام التخطيطية	
528.1	553.8	539.6	569.3	464.5	467.0	المقر
106.8	115.6	128.1	137.8	122.1	122.8	المكاتب الإقليمية
60.3	60.2	49.6	48.4	42.8	43.0	المكاتب القطرية
695.2	729.6	717.3	755.5	629.4	632.8	المجموع

تستند الأرقام التخطيطية لعام 2024 إلى خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024

ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب الإدارة

23- يشير التقرير إلى أن ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 تشمل بشكل كامل عملية إعادة تنظيم المقر التي دخلت حيز التنفيذ في 15 فبراير/شباط 2024. وتقترح ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 مستوى التمويل نفسه للمكاتب القطرية كما في عام 2024. وبالنسبة إلى المكاتب الإقليمية، ستنخفض المخصصات المقترحة لميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة 3 في المائة. وستنخفض عموماً ميزانيات إدارات المقر بنسبة 1 في المائة، مما يسمح بمعايرة أنشطة الدعم تدريجياً باتجاه التخفيض مع الحفاظ على أنشطة الرقابة والحوكمة، وتغطية تكاليف البنية التحتية الأساسية والإدارة (المرجع نفسه، الفقرات 144-170، انظر الجدول رابعاً-3 أدناه). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، بأن الزيادة الإجمالية في ميزانية إدارتي المديرية التنفيذية ورئيسة الديوان ترجع إلى رصد مخصصات لشعبة رئيس الشؤون المالية من أجل توسيع نطاق حل المدفوعات العالمية. وسيؤدي توسيع النطاق إلى تحقيق وفورات على نطاق المنظمة، وذلك أساساً من خلال خفض تكاليف معالجة المدفوعات في المكاتب القطرية. وترتبط الزيادة في ميزانية دعم البرامج والإدارة لإدارة مكتب نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات بشكل رئيسي بالتحول إلى الهيكل التنظيمي الجديد في عام 2024، وبالتالي فإن ميزانية الإدارة لعام 2024 لا تغطي جميع الوظائف لمدة 12 شهراً كاملة. وخلال عام 2025، ستنقل وظائف التنسيق إلى المستوى التنفيذي، الأمر الذي سيتطلب زيادة ميزانية دعم البرامج والإدارة للربط بين مختلف الوظائف والأفرقة وضمان التنسيق على مستوى المنظمة من أجل زيادة تبسيط الاستجابات لحالات الطوارئ داخل البرنامج، بما في ذلك من خلال تنسيق القدرة على مواجهة الزيادة المفاجئة في الاحتياجات وتحسين التعاون بين كيانات الأمم المتحدة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يُقدّم إلى المجلس التنفيذي في الوقت المناسب مزيد من التوضيح بشأن زيادة مخصصات الميزانية لإدارات المقر للنظر فيها.

الجدول رابعاً-3: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب الإدارة				
الإدارة	ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 (مليون دولار أمريكي)	خطة الاستخدام لعام 2024 (مليون دولار أمريكي)	فرق القيمة (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية المتغيرة
المكاتب القطرية	60.3	60.2	0.1	0
المكاتب الإقليمية	95.2	97.8	(2.6)	(3)
المديرية التنفيذية ورئيسة الديوان	86.0	82.4	3.6	4
نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات	20.1	17.9	2.2	12
الشراكات والابتكار	40.6	41.4	(0.8)	(2)
العمليات البرامجية	63.8	71.3	(7.5)	(11)
مكان العمل والتسيير	77.0	75.9	1.1	1
الاعتمادات المركزية	37.0	35.7	1.3	4
المجموع	480.0	482.6	(2.6)	(1)

24- وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة يسترشد بإطار التوظيف في البرنامج ويأخذ في الاعتبار جميع مصادر التمويل، وليس فقط ميزانية دعم البرامج والإدارة. ويشهد إطار التوظيف، الذي تمت الموافقة عليه في عام 2021، توسعاً، ولا سيما بالنسبة إلى الوظائف الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة. على الرغم من أن ارتفاع نسبة الموظفين المعيّنين بعقود محددة المدة يؤدي إلى مهلة زمنية أطول والتزامات أعلى في حالة الحاجة إلى تخفيض عدد الموظفين، يمثل ذلك تكلفة مقبولة لتزويد الموظفين باستحقاقات تعاقدية مناسبة لعام 2021، ويؤكد أهمية استخدام العقد المناسب لنوع التعيين ومدته؛ وازدادت نتيجة لذلك نسبة الموظفين المعيّنين بعقود محددة المدة وفقاً لطبيعة العمل المنجز. ويستند التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة إلى التخطيط على مستوى الشعب والمكاتب. وقد زوّدت اللجنة بالجدول أدناه الذي يعرض العدد المقرر لوظائف المكافئين بدوام كامل لعام 2025 في ما يتصل بميزانية دعم البرامج والإدارة ودعم البرامج وتسيير الأعمال (مصادر تمويل خط الأساس وكذلك الخدمات المباشرة والخدمات الأخرى) والعدد الفعلي للموظفين الممولين من الخطط الاستراتيجية القطرية اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول 2024 (التخطيط على مستوى التفصيل الوارد في الجدول غير متاح بالنسبة إلى جميع الخطط الاستراتيجية القطرية).

عدد الوظائف														2025		
المجموع	المساعدة المؤقتة	استشاري	اللقطة الفنية وما فوقها (عقود قصيرة الأجل)	المجموع المحددة المدة	الموظفون الوطنيون	قوة الخدمات العامة المقر في المقر	1-أ	2-أ	3-أ	4-أ	5-أ	1-م	2-م	مدير تنفيذي أمين عام مساعد	مدير تنفيذي	
2 741	102	405	26	2 209	665	424	6	91	345	328	205	89	50	4	1	دعم البرامج والإدارة (الخطّة)
4 509	270	1 243	56	2 940	895	556	8	122	512	438	253	97	53	5	1	دعم البرامج وتسيير الأعمال (الخطّة)
17 474	7 188	887	26	9 373	8 244	3	0	83	459	408	141	34	1	0	0	الخطط الاستراتيجية القطرية (الفعالية اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول)

25- وترى اللجنة الاستشارية أن تخطيط القوة العاملة من القاعدة إلى القمة على مستوى الشعب والمكاتب ينبغي استكمالها والاسترشاد فيه بالتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل على مستوى المقر بهدف وضع حلول للقوى العاملة القابلة للتطوير من أجل زيادة المرونة التشغيلية وتقليل النفقات العامة الإدارية إلى أدنى حد. وتوصي اللجنة بإجراء تقييم لتوزيع موارد الدعم على مختلف المستويات (المقر مقابل المكاتب الإقليمية مقابل المكاتب القطرية)، وتأمل أن تدرج المعلومات المحدثة بشأن ذلك في التقرير المقبل للبرنامج.

معدل تكاليف الدعم غير المباشرة

26- يشير التقرير إلى أن معدل تكاليف الدعم غير المباشرة يحسب لضمان إمكانية تمويل تكاليف الأنشطة المحددة في ميزانية دعم البرامج والإدارة بالكامل من إيرادات المساهمات المتوقعة. وبافتراض توقع مساهمة عالمية قدرها 8 مليارات دولار أمريكي لعام 2025 ومعدل قياسي لتكاليف الدعم غير المباشرة بنسبة 6.5 في المائة، مع استثناءات بنسبة 4 في المائة لحالات محددة على النحو الذي وافق عليه المجلس، فإن إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة في عام 2025 ستبلغ 463 مليون دولار أمريكي. ومن شأن المعدل المحسوب لتكاليف الدعم غير المباشرة البالغ 6.33 في المائة أن يغطي تكاليف ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة والمبادرات المؤسسية الحاسمة والحفاظ على رصيد ميزانية دعم البرامج والإدارة (المرجع نفسه، الفقرات 176 إلى 179، والجدول رابعاً-6). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن المنهجية المفصلة لتحديد معدل تكاليف الدعم غير المباشرة يمكن الاطلاع عليها في القسم 8 من وثيقة استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة لعام 2006. (https://executiveboard.wfp.org/document_download/WFP-0000032169) ويستخدم البرنامج هذه المنهجية لحساب المعدل المشتق لتكاليف الدعم غير المباشرة، الذي يُستخدم بعد ذلك للإبلاغ عما إذا كان ينبغي تنقيح هذا المعدل. ويستند المعدل المشتق إلى افتراضات بشأن المساهمات والنفقات في العام التالي، وهو بذلك توقع يشكل التقلب جزءاً متأسلاً فيه. ونادراً ما تحدث تغييرات في معدل تكاليف الدعم غير المباشرة إذ مقابل أي تغيير هناك أثر بعيد المدى على الوثائق والنظم والعقود المستقبلية والمفاوضات ومواد الدعوة وما إلى ذلك. وكان آخر تغيير في معدل تكاليف الدعم غير المباشرة

في عام 2018 وقبل ذلك في عام 2003. ومنذ تغيير المعدل إلى 6.5 في المائة، تراوحت المعدلات المشتقة بين 6.2 و6.8 في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التقلب المتأصل في توقعات الإيرادات وأثره على منهجية حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة. غير أن اللجنة ترى أن تحليل بيانات الإيرادات والنفقات الفعلية التاريخية بانتظام يمكن أن يعزز دقتها. وترى اللجنة أنه ينبغي إبقاء منهجية حساب تكاليف الدعم غير المباشرة قيد الاستعراض وتقديم المعلومات ذات الصلة إلى المجلس التنفيذي.

الاحتياطيات وأرصدة الصناديق

27- يشير التقرير إلى أنه من المتوقع أن يبلغ رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام 289.1 مليون دولار أمريكي و414 مليون دولار أمريكي على التوالي في 1 يناير/كانون الثاني 2025. ويزيد هذان الرصيدان المتوقعان في بداية السنة عن السقف المستهدف لميزانية دعم البرامج والإدارة في بداية السنة وعن الرصيد الحصيف للجزء غير المخصص من الصندوق العام. ويطلب من المجلس التنفيذي الموافقة على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتمويل العجز في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة البالغ 17 مليون دولار أمريكي (المرجع نفسه، الجدول رابعا-7) وتخصيص 152 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لتمويل الاستثمارات في مستقبل البرنامج، وتعزيز احتياطيات البرنامج وتلبية الالتزامات التعاقدية تجاه الموظفين في الوقت الذي يعاير فيه البرنامج ميزانيته باتجاه التخفيض (المرجع نفسه، الفقرة 187 والجدول رابعا-8).

الجدول رابعا-7: توقعات حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (مليون دولار أمريكي)	
289.1	رصيد الميزانية المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 1 يناير/كانون الثاني 2025
463.0	الإيرادات المتوقعة من تكاليف الدعم غير المباشرة (بناء على إيرادات متوقعة من المساهمات العالمية قدرها 8 مليارات دولار أمريكي)
(480.0)	الميزانية المقترحة لميزانية دعم البرامج والإدارة
17.0	السحب المقترح من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتغطية عجز تكاليف الدعم غير المباشرة
272.1	رصيد الميزانية المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
200.0	هدف حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (ما يعادل 5 أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة لعام 2025)
80.0	الحد الأدنى لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة (ما يعادل شهرين من نفقات دعم البرامج والإدارة لعام 2025)

الجدول رابعا-8: توقعات الجزء غير المخصص من الصندوق العام (مليون دولار أمريكي)	
414.0	الرصيد المتوقع في 1 يناير/كانون ثاني 2025
155.0	الإيرادات المتوقعة
(2.4)	مبالغ تمت الموافقة عليها من قبل - إدارة الخزائنة
(152.4)	الاستخدامات المقترحة
(75.0)	- تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة
(20.0)	- الالتزامات تجاه الموظفين
(7.0)	- صندوق التأمين الصحي الذاتي
(20.0)	- نموذج جمع الأموال من الأفراد
(30.4)	- المبادرات المؤسسية الحاسمة
414.2	الرصيد المتوقع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
150.0	الرصيد الحصيف

28- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن حساب تسوية دعم البرامج والإدارة قد أنشئ لاستيعاب الفروق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة وميزانية دعم البرامج والإدارة. ويرد الإطار القائم بشأن استخدامات أرصدة ميزانية دعم البرامج والإدارة في تقرير عام 2002 بشأن تحليل معدل تكاليف الدعم غير المباشرة (https://executiveboard.wfp.org/document_download/WFP-0000033661). ويبلغ المستوى المستهدف لأرصدة ميزانية دعم البرامج والإدارة خمسة أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة و"حدا أدنى" يعادل شهرين من نفقات دعم البرامج والإدارة. وإلى جانب استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتغطية مخاطر انخفاض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة، يمكن استخدامه للمبادرات المؤسسية الحاسمة والدعم المواضيعي وتعزيز الاحتياطات، مثل حساب الاستجابة العاجلة. ويجب أن يوافق المجلس التنفيذي على جميع المخصصات المحددة. أما بالنسبة إلى الجزء غير المخصص من الصندوق العام، فإن المصدر الإيرادات الرئيسي هو إيرادات الاستثمار المستمدة من الأرصدة النقدية للبرنامج المحتفظ بها في حوافز الاستثمار والحسابات المصرفية وحسابات أسواق المال وإيرادات النقد الأجنبي من معاملات الخزنة. واستخدمت المنظمة على مر السنين الصندوق العام للاستثمارات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز قدرات البرنامج وموارده وآليات تمويله دعماً للأولويات الاستراتيجية. وحدد الرصيد الحصيف للجزء غير المخصص من الصندوق العام لعام 2025 بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي، على غرار السنوات السابقة. وحدد هذا الرصيد الحصيف بمبلغ ترى الإدارة أنه يمثل مستوى معقولاً لدعم المخاطر المالية لعمليات الشطب وغيرها من النفقات المالية غير المتوقعة أو للمخصصات المستقبلية للأولويات غير الممولة وتجديد موارد الاحتياطات.

التخفيضات المقررة في القوة العاملة

29- يشير التقرير إلى أن إدارة البرنامج طلبت إلى المجلس التنفيذي الموافقة على تخصيص مبلغ 20 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لتمويل التكاليف الاستثنائية الإضافية المتعلقة بإدارة التخفيضات في عدد الموظفين الدوليين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر (المرجع نفسه، الفقرات 192 إلى 196). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن تكاليف التخفيضات في عام 2025 بالنسبة إلى الموظفين المحليين في المكاتب الإقليمية والمكاتب العالمية، ستغطي من الاستحقاقات. وبالنسبة إلى الموظفين الدوليين، بصرف النظر عن موقعهم، وموظفي فئة الخدمات العامة في المقر والمكاتب العالمية، يمكن تغطية تكاليف التخفيضات الإضافية جزئياً من الاستحقاقات والتكاليف القياسية للوظائف، ولكن من المرجح أن تتجاوز التكاليف المحتملة الاستحقاقات المتاحة والمستوى الذي يمكن استيعابه بشكل معقول من التكاليف القياسية للوظائف. وأطلقت عملية إنهاء الخدمة بالاتفاق لدعم تخفيض القوة العاملة في ضوء إعادة الهيكلة التنظيمية الجارية. استناداً إلى العمر وعدد سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش التقاعدي في الأمم المتحدة اعتباراً من 31 يوليو/تموز 2024، أتيح للموظفين الحصول على تعويضات إنهاء الخدمة. وخضعت جميع الطلبات لاستعراض شامل من شعبة الموارد البشرية بالتشاور مع المديرين المعنيين وبتصديق من فريق القيادة وموافقة نهائية من المديرية التنفيذية. وقبل ما مجموعه 185 موظفاً عرض إنهاء الخدمة المقدم لهم بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 11.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم إلى المجلس التنفيذي معلومات مفصلة عن تنفيذ التخفيضات المقررة في القوة العاملة والآثار المالية ذات الصلة. (انظر أيضاً الفقرة 25 أعلاه).

تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة

30- يشير التقرير إلى أن إدارة البرنامج تطلب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة بمبلغ 75 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام. وسيؤدي تحويل هذا المبلغ إلى تحسين توافر الأموال في الفصل الأول من عام 2025 بينما يستمر البرنامج في التواصل مع الجهات المانحة لتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة (المرجع نفسه، الفقرات 189 إلى 191).

نموذج جمع الأموال من الأفراد

31- يشار في التقرير إلى أن إدارة البرنامج تطلب إلى المجلس التنفيذي تخصيص 20 مليون دولار أمريكي في نموذج جمع الأموال من الأفراد من الجزء غير المخصص من الصندوق العام (المرجع نفسه، الفقرات 198-201). ويشكل الاستثمار في جمع الأموال من الأفراد ضرورة استراتيجية رئيسية لجهود البرنامج لتنويع قاعدة مانحيه بشكل كبير وزيادة مستوى تمويله المرن. وبحلول نهاية عام 2024، ستكون تبرعات الأفراد قد حققت أكثر من 460 مليون دولار أمريكي من الإيرادات التراكمية، من خلال استثمار مبادرة مؤسسية حاسمة بمبلغ 52 مليون دولار أمريكي وقرض بقيمة 24 مليون دولار أمريكي، مما يدل على النجاح على نطاق واسع في المرحلة الأولى. ووفقاً للتقرير، فإن مبلغ 20 مليون دولار أمريكي المطلوب في عام 2025 هو الشريحة الأولى من استثمار متعدد السنوات سيولد إيرادات إجمالية قدرها 138 مليون دولار أمريكي في السنة الأولى، وسيجري من خلاله تحصيل أكثر من مليار دولار أمريكي في السنوات من 2026 إلى 2030 مع استمرار الاستثمارات. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، أن استثمار 52 مليون دولار أمريكي في تبرعات الأفراد تم من خلال المبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن استراتيجية القطاع الخاص، التي نفذت على مدى ثلاث سنوات من 2020 حتى 2022. وسيركز مقترح تخصيص 20 مليون دولار أمريكي من الصندوق العام على تكاليف الإعلانات الرقمية والتكنولوجيا الموجهة بدقة كبيرة. ومن المقرر توسيع نطاق جمع تبرعات الأفراد ضمن إطار الاستراتيجية الحالية حتى عام 2025 عندما توضع استراتيجية جديدة. وأبلغت اللجنة كذلك أن الكثير من المانحين يواصلون التبرع مرارا بعد مساهمتهم الأولى. ومن خلال إعادة استثمار جزء من كل مساهمة، يصبح برنامج جمع الأموال من الأفراد ذاتي الاستدامة. وتغطي ميزانية التشغيل، التي تشكل نحو 10 في المائة من الاستثمار، تكاليف التكنولوجيا مثل مقدمي خدمات الدفع والمنصات ووكالات الإعلان. وفي الوقت نفسه، تخصص الميزانية المدرة للإيرادات، التي تشكل نحو 90 في المائة، لنفقات الإعلانات الإعلامية الموجهة بدقة (على سبيل المثال، Google وTikTok وMeta). وتلاحظ اللجنة الاستشارية جهود البرنامج لتطوير نموذج جمع الأموال من الأفراد وتقر بأهميته. ومع ذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي تقديم مزيد من التفاصيل إلى المجلس التنفيذي في ما يتعلق بافتراضات الميزانية، بما في ذلك متطلبات الوظائف في إطار الميزانية التشغيلية وتوزيعها بحسب أوجه الإنفاق لكل من الميزانية التشغيلية والميزانية المدرة للإيرادات وكذلك خطة الإنفاق الدقيقة لكل سنة من مدة المبادرة. وترى اللجنة أيضا أن الافتراضات المتعلقة بعائد الاستثمار ينبغي أن تقارن بوضوح بمعايير صناعة الإعلانات في ما يتعلق بالحملات المماثلة ذات الأثر الاجتماعي وحملات تعبئة الموارد. وتأمل اللجنة أن تُقدّم دراسة جدوى معززة وتفصيل أخرى إلى المجلس التنفيذي وقت نظره في المقترح. وتشجع اللجنة كذلك البرنامج على التعلم من الدروس المستفادة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي لديها استراتيجيات مماثلة.

32- *المبادرات المؤسسية الحاسمة* يُطلب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على تحويل مبلغ 30.4 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لدعم ست مبادرات مؤسسية حاسمة. وتُخصص المبالغ المعنية المطلوب الموافقة للمبادرات المؤسسية الحاسمة التالية: (1) التكامل الرقمي والتحديث (11.0 مليون دولار أمريكي): الهدف من هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة الجديدة هو التحديث والتكامل في تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية الرقمية في البرنامج؛ (2) واجب الرعاية والشمول (5.1 مليون دولار أمريكي): هذه مبادرة مؤسسية حاسمة جديدة تهدف إلى ضمان بقاء البرنامج مرنا وفعالاً في البيئات العالية المخاطر مع الحفاظ على معايير الرفاه والشمول في مكان العمل والسلامة والأمن؛ (3) تموضع البرنامج لإطلاق عنان التمويل المتنوع (5.1 مليون دولار أمريكي): هذه مبادرة مؤسسية أساسية جديدة تهدف إلى تنويع التمويل مع حماية شركات البرنامج الحالية وتوسيع نطاقها؛ (4) تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (5.1 مليون دولار أمريكي): هذه مبادرة مؤسسية حاسمة جديدة لدعم اعتماد المعايير المحاسبية الجديدة؛ (5) الرصد وإدارة الهوية والتتبع (3.0 ملايين دولار أمريكي): هذه مبادرة مؤسسية حاسمة قائمة تهدف إلى تعزيز الرصد وتحسين إدارة هوية المستفيدين؛ (6) خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الكفاءة (1.1 مليون دولار أمريكي): تعالج هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة موضوع الشراكات الفعالة وتحقيق الكفاءة. (المرجع نفسه، الفقرات من 202 إلى 233، الملحق الثالث- مذكرات المفاهيم). وفي ما يتعلق بالمبادرات المؤسسية الحاسمة الجارية، يعرض الملحق الثالث، الجدول ألف-ثالثا-1 (أ) (انظر أدناه) النفقات التراكمية غير المراجعة منذ إنشائها حتى 30 يونيو/حزيران 2024. ويتضمن الجدول أيضا النفقات المتوقعة للنصف الثاني من عام 2024، وكذلك

عام 2025 وما بعده. وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها السابقة بشأن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023، المتعلقة بوضع معايير واضحة لتمييز المبادرات المؤسسية الحاسمة عن أنواع الاستثمارات الأخرى (انظر أيضا WFP/EB.A/2024/6-(A,B,C,D,E,F,G,H)/2، الفقرة 10). وتأمل اللجنة أن تنفذ توصية مراجع الحسابات الخارجي في أقرب وقت ممكن.

الجدول ألف-ثالثا-1(أ): لمحة عامة عن ميزانية المبادرات المؤسسية الحاسمة (مليون دولار أمريكي)						
النفقات المتوقعة					المدة	عنوان المبادرة المؤسسية الحاسمة
المجموع	2026 وما بعده	2025	يوليو/تموز- ديسمبر/كانون الأول 2024	حتى 30 يونيو/حزيران *2024		
26.70	-	10.50	8.10	8.10	2025-2024	الرصد وإدارة الهوية والتتبع
5.10	2.30	2.80	-	-	2026-2025	تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
7.90	-	1.50	1.20	5.20	2025-2024	الملاءمة للغرض في المستقبل في مشهد تمويلي متغير
5.10	3.00	2.10	-	-	2027-2025	تموضع البرنامج لإطلاق العنان للتمويل المتنوع
79.30	-	8.80	9.70	60.80	2025-2022	الاستثمار في العاملين في البرنامج
5.10	1.90	3.20	-	-	2026-2025	واجب الرعاية والشمول
11.00	3.20	7.80	-	-	2026-2025	التكامل الرقمي والتحديث
21.00	-	8.60	4.00	8.40	2025-2024	تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية
13.40	-	2.10	5.70	5.60	2025-2023	خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الكفاءة
174.60	10.40	47.40	28.70	88.10		المجموع
144.20						إجمالي التمويل الموافق عليه سابقا
30.40						التمويل الجديد المقترح

*النفقات التراكمية غير المراجعة منذ بداية كل مبادرة مؤسسية حاسمة، بما في ذلك الالتزامات المفتوحة.

33- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن المبلغ المرحل المشار إليه في مذكرات مفاهيم المبادرات المؤسسية الحاسمة الجارية يشمل كلا من الميزانية المعتمدة سابقا لعام 2025 والرصيد غير المنفق المتبقي من عام 2024. ومن إجمالي 28.5 مليون دولار أمريكي في إطار الأموال المرحلة لخمس مبادرات مؤسسية حاسمة جارية، يمثل الرصيد غير المنفق 52 في المائة من عام 2024 لأربع من هذه المبادرات، بينما تمثل النسبة المتبقية، وهي 48 في المائة، الميزانية المعتمدة سابقا لعام 2025. وسيرحل ما يقدر بنحو 8.8 مليون دولار أمريكي إلى عام 2025 في إطار المبادرة المؤسسية الحاسمة للاستثمار في العاملين في البرنامج لتمويل تمديد من دون تكلفة لمدة عام واحد من أجل الانتهاء من الأنشطة التي تأخرت أو تغير تركيزها قليلا بما يتماشى مع التغيير التنظيمي العالمي الجاري والتعديلات التي أدخلت على الميزانية. وأما ترحيل مبلغ صغير قدره 0.5 مليون دولار أمريكي من عام 2024 في إطار المبادرة المؤسسية الحاسمة المتعلقة بالملاءمة للغرض في المستقبل في مشهد تمويلي متغير فهو مرتبط أساسا بحالات التأخير التي قوبلت في المناقصات التنافسية المرتبطة بشراء خدمات الاستشارات المتخصصة في إطار أحد الإنجازات الرئيسية المتوقعة في المبادرة المؤسسية الحاسمة، والذي يركز على رقمنة وتنسيق إدارة الشركاء. وفي حين تحقق تقدم كبير في عام 2024 في إطار المبادرة المؤسسية الحاسمة المتعلقة بالرصد وإدارة الهوية والتتبع، سيجري الانتهاء في عام 2025 من عدد من الإنجازات المتوقعة. وسيسمح تمديد المبادرات المؤسسية الحاسمة المتعلقة بخارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الكفاءة حتى عام 2025 للبرنامج بإنهاء الأنشطة الجارية وتحقيق الأهداف

البرامجية والاستفادة من الموارد بكفاءة. ويهدف إنجاز متوقع جديد بتمويل إضافي قدره 1.1 مليون دولار أمريكي إلى توحيد تقديم الخدمات الداخلية في البرنامج من خلال إنشاء نموذج للخدمات المشتركة وتقديم الخدمات المركزية، بما في ذلك نموذج تمويل، مما سيُتيح فرصاً للبرنامج لتوحيد الإجراءات وتنظيمها وتبسيطها في جميع العمليات. وزودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يوضح بنود النفقات الرئيسية للمبادرات المؤسسية الحاسمة الجديدة والحالية.

ميزانية 2025 بحسب بنود النفقات الرئيسية (مليون دولار أمريكي)							اسم المبادرة المؤسسية الحاسمة
الموظفون	الاستشارات	السفر في مهام رسمية	التدريب	المعلومات ومعدات تكنولوجيا الاتصالات وخدمات	أخرى	المجموع الكلي	
2.3	2.3	0.4	0.3	1.6	3.6	10.5	الرصد وإدارة الهوية والتتبع
1.5	0.3	-	0.1	0.4	0.5	2.8	تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (جديدة)
0.1	0.5	0.2	-	0.5	0.2	1.5	الملاءمة للغرض في المستقبل في مشهد تمويلي متغير
0.3	0.7	0.2	0.3	0.4	0.2	2.1	تموضع البرنامج لإطلاق عنان التمويل المتنوع (جديدة)
4.2	1.4	0.6	1.0	0.7	0.9	8.8	الاستثمار في العاملين في البرنامج
0.8	0.9	0.1	0.3	0.5	0.6	3.2	واجب الرعاية والشمول (جديدة)
-	1.4	-	-	6.4	-	7.8	التكامل الرقمي والتحديث (جديدة)
0.6	0.4	0.1	0.3	6.2	1.0	8.6	تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية
0.4	0.4	-	-	0.4	0.9	2.1	خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الكفاءة
10.2	8.3	1.6	2.3	17.1	7.9	47.4	المجموع الكلي

34- وبينما تلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض الموارد المطلوبة للمبادرات المؤسسية الحاسمة مقارنة بخطة الإدارة السابقة، فإنها تلاحظ أيضاً الاتجاه الجاري في نقص النفقات في المبادرات المؤسسية الحاسمة. وتحيط اللجنة علماً كذلك بالمعلومات المقدمة في الملحق الثالث وتأمل أن تُقدّم معلومات مفصلة عن الأداء في التقارير المقبلة، بما في ذلك إيضاحات عن النقص في استخدام الموارد.

خطط التأمين

35- ترد معلومات عن تغطية التأمين الذاتي في البرنامج والتأمين الصحي الذاتي الموسع في الفقرات من 234 إلى 262. ويطلب من المجلس التنفيذي الموافقة على توسيع نطاق صندوق التأمين الذاتي التشغيلي ("شركة التأمين الاحتكارية") ليشمل المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالامتلاكات والمخاطر الناشئة والصعبة التي يصعب التأمين عليها بموجب تغطية التأمين التجاري، وكذلك خطة التأمين الذاتي لجميع خطط التأمين الصحي اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2026. ويُطلب من المجلس كذلك الموافقة على تحويل مبلغ 7.0 ملايين دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لدعم توسيع نطاق خطة التأمين الصحي الذاتي.

36- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، بأن الممارسة الحالية المتمثلة في "التأمين الاحتكاري" هي أداة يستخدمها البرنامج للتخفيف من المخاطر التي تُقِيم وتقبل باعتبارها ضرورية لتحقيق أهدافه الإنسانية. ويرى الكثير من شركات التأمين التجارية حالياً أن المجالات حيث يعمل البرنامج تخرج عن نطاق المخاطر التي تقبلها. وفي مثل هذا المشهد المحفوف بالتحديات، توفر خطط التأمين الذاتي مثل التأمين الاحتكاري الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتوفير تغطية تأمين كافية. ويشكل إطار العمل القوي لإدارة المخاطر في شركة التأمين الاحتكارية، الذي يشمل تقييم المخاطر وتقييم مدى تقبل المخاطر، وتقييم الملاءة المالية، عنصراً حاسماً لضمان الحفاظ على كفاية رأس المال. ويجري استعراض هذا الإطار وتحديثه بانتظام ويخضع لاستعراض شامل بعد أي حدث مهم يمكن أن يؤثر على قاعدة رأس مال الشركة الاحتكارية، مما يوفر أساساً قوياً لإدارة المخاطر. وسيؤدي

استخدام البرنامج المتزايد للتحويلات النقدية والنفقات المالية الإجمالية إلى زيادة المخاطر المالية. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تزداد المبالغ المقطعة في التأمين التجاري، وذلك أساساً بسبب ديناميات الصناعة والتحسينات في بيانات الاكتتاب في البرنامج. وسيؤدي ذلك إلى الاحتفاظ بخسائر أكبر في بيان الميزانية العمومية وشطبها في نهاية المطاف. وستؤدي تغطية هذه المخاطر من خلال شركة التأمين الاحتكارية إلى تحقيق وفورات في التكاليف، ودفع عجلة تطوير إدارة المخاطر والسماح بتخصيص التغطية لمعالجة المخاطر التي تنفرد بها المنظمة.

37- وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن من المتوقع أن يحقق نموذج تمويل التأمين الذاتي وفورات مع مرور الوقت وأن يمكن البرنامج من إعادة استثمار هذه الوفورات بطريقة استراتيجية في مجموعة من المزايا الموسعة مثل خفض معدلات السداد التشاركي، أو خفض معدل الاشتراكات، أو رفع الحد الأقصى للتغطية. وستتفاوت القيمة النقدية الفعلية للوفورات تبعاً لاتجاه المصروفات الطبية والتضخم العالمي في المستقبل؛ ومع ذلك، يمكن تقدير هذه القيمة النقدية بما يساوي رسوم الاحتفاظ بالمخاطر التي كانت ستفرض في بديل التأمين التجاري. وفي خطة التأمين الصحي التجاري، تكون التكلفة الإجمالية التي يتحملها البرنامج هي مجموع المصروفات الطبية الإجمالية المتوقعة التي يتكبدها المشاركون في خطة التأمين بالإضافة إلى زيادة هامش ربح شركة التأمين التجاري (أي رسوم الاحتفاظ بالمخاطر). ومن ناحية أخرى، تكون التكلفة الإجمالية التي يتحملها البرنامج في نظام التأمين الصحي الذاتي مساوية فقط لإجمالي المصروفات الطبية الفعلية المتكبدة. وتبلغ حالياً رسوم الاحتفاظ بالمخاطر التي تتقاضاها شركة التأمين التجاري للبرنامج 4 في المائة من جميع المصروفات الطبية المتوقعة، وبالتالي من المتوقع أن يكون نموذج التأمين الذاتي أرخص بنسبة 4 في المائة من البديل التجاري في الأجل الطويل. وقد زودت اللجنة بنتائج الدراسة التي أجراها وكيل التأمين لخطة التأمين الصحي وأشارت النتائج إلى أنه حتى في أكثر السيناريوهات كارثية التي تشير التقديرات إلى أنها لا تحدث إلا مرة واحدة كل 1000 سنة، فإن التكلفة الإضافية التي سيتكبدها البرنامج في نظام التأمين الذاتي مقارنة بنظام التأمين التجاري لا تتجاوز 3 ملايين دولار أمريكي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التغييرات التي أدخلت على خطط التأمين، وتوصي بتزويد المجلس التنفيذي بتحديثات منتظمة بشأن استخدام خطط التأمين والأثر المالي لزيادة الاحتفاظ بالمخاطر على البرنامج.

مسائل أخرى

التمثيل الجغرافي

38- أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المعلومات المتعلقة بتشكيلة ملاك الموظفين الدوليين من الفئة الفنية والفئات العليا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 قُدمت في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي التي عقدت في يونيو/حزيران 2024 (https://executiveboard.wfp.org/document_download/WFP-0000157538). ويشير هذا التقرير إلى أن 49.9 في المائة من الموظفين الدوليين ينتمون إلى البلدان النامية، غير أن 46.2 في المائة من الموظفين أشاروا إلى أنهم من أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية استمرار اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي بين الموظفين الدوليين وتأمل أن تتضمن خطة الإدارة المقبلة معلومات محدثة عن الجهود المبذولة لتحسين التمثيل الجغرافي.

خطة العمل لمكافحة العنصرية

39- أبلغت اللجنة الاستشارية بأن خطة عمل البرنامج لمكافحة العنصرية لن تكون مبادرة قائمة بذاتها بعد الآن، بل ستشكل الآن جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية البرنامج الشاملة للتنوع والإنصاف والشمول، وهي حالياً في مراحل الإعداد الأولى. وستتناول هذا النهج المعادة مواعده جميع أبعاد التنوع - العرق، والعنصر، ومناهضة العنصرية، والبعد الجنساني، والإعاقة، والشعوب الأصلية، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسع) - من منظور متعدد الجوانب. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى أن تتلقى في التقارير المقبلة معلومات محدثة بشأن وضع استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول وتعميمها.

تحديات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

40- أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن النمو السريع في الأنشطة الميدانية للبرنامج وجهود جمع البيانات، إلى جانب اعتماد تكنولوجيا جديدة، والوضع الجغرافي السياسي السريع التغير، عوامل أدت إلى توسيع نطاق المحيط الأمني وزادت من تعقيد التحديات الأمنية التي تواجهها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلال الفترة من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول 2024، أشارت شعبة التكنولوجيا في البرنامج إلى وقوع 65 000 حادث، منها 4 823 تهديدا مؤكدا. وتلقى البرنامج مليون رسالة إلكترونية خبيثة، منها 13 000 رسالة وصلت إلى الموظفين. وقام بالضبط 166 من الزملاء في البرنامج بالنقر على روابط خبيثة، أو قدموا بيانات التسجيل الخاصة بهم، أو تعرضت حساباتهم للاختراق. وفي حين أن شعبة التكنولوجيا في البرنامج بذلت جهودا كبيرة لمعالجة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إطلاق خارطة الطريق نحو بنية عدم الثقة، ونشر قدرات متقدمة للرصد من دون انقطاع، وإطلاق الكثير من تقييمات مواطن الضعف، وتعزيز إطار الحوكمة من خلال ضوابط أكثر قوة على تنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات، فإن النهج الحالي للبرنامج قائم على رد الفعل في الغالب. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية الحفاظ على أعلى معايير أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأمل أن يزيد البرنامج جهوده لمواجهة التحديات، بما في ذلك من خلال توعية الموظفين في هذا الصدد. وتأمل اللجنة أن تُقدّم التحديات ذات الصلة في التقارير المقبلة.

إطار الضمان العالمي

41- أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن إطار الضمان العالمي قد صدر في يونيو/حزيران 2024 بعد إدخال معايير ضمان عالمية جديدة. وتحدد هذه المعايير أربعة متطلبات تشغيلية رئيسية، بما في ذلك الحد الأدنى من تدابير الضمان التي يتعين أن تصممها وتنفذها العمليات القطرية بحلول نهاية العام المقبل. ويغطي الإطار خمسة مجالات مواضيعية هي: الاستهداف وإدارة المقر، وإدارة السلع، والرصد وآلية التعقيبات المجتمعية، والشركاء المتعاونين وإدارة الهوية. والغرض من إطار الضمان العالمي هو توضيح المعايير التي يجب أن تحققها جميع عمليات البرنامج لضمان مساعدة الأشخاص المستهدفين. وفي ما يتعلق بالموارد، تبلغ التكلفة الحالية لتنفيذ التدابير اللازمة لجميع البلدان المعرضة لمخاطر عالية، وهي 31 بلدا، 115 مليون دولار أمريكي. وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي للجنة الاستشارية كذلك بأن الإطار يتضمن معايير وظيفية من تقدير الاحتياجات إلى ما بعد التوزيع، وسيستمر استعراض ما إذا كان الإطار التنظيمي كافيا لتعزيز الرصد والمساءلة في مجال إدارة الشركاء. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم المعلومات المحدثة عن تنفيذ إطار الضمان العالمي وفعاليتها في التقارير المقبلة.

ثانيا- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية

42- يشير التقرير (EB.2/2024/5-B/1) المقدم إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، إلى أن مراجع الحسابات الخارجي أجرى تسع زيارات للمراجعة في ستة مكاتب قطرية وثلاثة مكاتب إقليمية وأصدر 106 توصيات جديدة. وتعلقت التوصيات أساسا بمجالات الإدارة والشركاء المتعاونين وإدارة الأصول والموارد البشرية. وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي للجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن المكاتب القطرية تفنقر إلى وثائق الرصد المناسبة ولم تستند في عمليات الفحص العشوائي إلى نهج موجه نحو المخاطر. وكان لدى المكاتب القطرية الستة التي تمت زيارتها نحو 300 اتفاق ساري المفعول مع أكثر من 170 شريكا. وأجرت المكاتب القطرية 18 فحصا عشوائيا (6 في المائة من الاتفاقات) في المجموع، شملت 10 في المائة من الشركاء المتعاونين. ووفقا لمراجع الحسابات الخارجي، فإن عدم الإبلاغ عن المشاكل مع الشركاء، وعدم طلب الوثائق الداعمة من الشركاء، والتأخر في تقديم التقارير المالية للشركاء هي أمور تنطوي على خطر عدم كشف الاستخدام غير الملائم للأموال في الوقت المناسب.

43- وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي للجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن النتائج التي توصل إليها بشأن إدارة الأصول في التقرير الميداني الموجز تتعلق بإدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات. وتبين لمراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية لا تتبع نهجا موحدًا في تصنيف هذه الأصول وأن السجلات ذات الصلة أظهرت أن عددا كبيرا من العناصر كانت خارج

التشغيل. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أيضا وجود حالات من العناصر "المفقودة"، حيث لم تتمكن المكاتب القطرية من مطابقة أصولها بالكامل. فعلى سبيل المثال، قامت المكاتب القطرية بنقل عناصر إلى شركاء متعاونين أو إلى موظفين. وبما أنها لم تتبع الحائز الجديد، فقد صنفت تلك العناصر على أنها مفقودة. وتؤكد النتائج ضرورة تحسين عملية التخلص من المعدات المكتبية وتتبعها ومطابقتها.

44- وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة الاستشارية بأن تعميم المديرية التنفيذية للبرنامج بشأن إطار التوظيف في البرنامج ينص على أن الوظيفة المطلوبة في الأجلين من المتوسط إلى الطويل (عادة ما تكون لمدة سنة أو أكثر)، والتي تكون وظيفة حاسمة بالنسبة إلى البرنامج، ومفوضة سلطة التوقيع أو الإفراج أو اتخاذ القرارات، و/أو التي تتعامل مع معلومات حساسة، يجب أن تسند إلى موظف من الملاك لتعزيز الملكية والمساءلة عن الإجراءات والقرارات. وبالتالي، فإن إسناد الوظائف الحاسمة، مثل وظيفة رئيس البرنامج أو رئيس الإدارة، إلى استشاريين لا يتماشى مع الإطار التنظيمي للبرنامج. وإذا كانت هناك حاجة إلى تلك الوظائف على أساس طويل الأجل، يتعين على وحدات التوظيف إنشاء وظائف مناسبة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن إعادة تعيين الموظفين أنفسهم باستمرار تتعارض مع الغرض من الخبراء الاستشاريين المعيّنين بعقود قصيرة الأجل.

45- وأخيرا، أبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة الاستشارية بأن المكاتب الإقليمية عندما تقوم بسد النقص الناتج عن وجود وظائف شاغرة في المكاتب القطرية في المنطقة و/أو عندما يتعذر الفصل بين الموظفين الذين يقدمون الدعم والموظفين الذين يشرفون على المكاتب القطرية فإن ذلك قد يضعف الدور الرقابي للمكتب الإقليمي. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي إطلاع المقر على مثل هذه الحالات. وفي سياق عملية إعادة الهيكلة الحالية للمكاتب الإقليمية يمكن أن يؤدي ذلك بالفعل إلى دور داعم للمقر في مثل هذه الحالات.

46- وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير عمل مراجع الحسابات الخارجي في تسليط الضوء على المشاكل التي تواجهها العمليات الميدانية للبرنامج. وتؤكد اللجنة رأيها بأن المنظمات ذات التوجه الميداني مثل البرنامج ينبغي أن تكفل حصول موظفي الخطوط الأمامية على أعلى مستوى من الدعم مع خضوعهم للمساءلة الكاملة وفقا للسلطة المفوضة لهم. وتأمل اللجنة أن تضمن المديرية التنفيذية تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي في الوقت المناسب.

ثالثا- رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية

47- يصف التقرير (EB.2/2024/5-B/1/Add.1) المقدم إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، رد إدارة البرنامج على النتائج التي توصل إليها مراجع الحسابات الخارجي في زيارته الميدانية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن البرنامج يواصل تحسين عمليات إدارة الأصول، بما في ذلك تعزيز أدوات إدارة الأصول المؤسسية. وفي عام 2022، أدخلت تحسينات على النظام العالمي لإدارة المعدات لتبسيط إدخال البيانات وتقليل عبء العمل اليدوي وتعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال عملية معاملات استلام السلع المحسنة. وأبلغت اللجنة بأن إطار البرنامج المحدث للعناية الواجبة الذي يجري وضعه حاليا، سيدرج في استراتيجية البرنامج الجديدة بشأن القطاع الخاص، التي من المقرر إصدارها في عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر البرنامج تكليفا بإجراء تقييم منتصف المدة لاستراتيجيته بشأن الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الموارد منه (2020-2025) في عام 2024. ويجري النظر في جميع التوصيات المنبثقة عن التقييم لضمان اتباع نهج أقوى ومبسط أكثر في التعامل مع الشركاء الخارجيين. وأبلغت اللجنة كذلك بأن إطار التوظيف في البرنامج يهدف إلى ضمان تطبيق أنسب طرائق التعاقد على أساس الوظائف/الأدوار التي يتعين القيام بها، بما في ذلك لناعية ما يتعلق بالمسؤوليات الإشرافية. ويمر إطار التوظيف حاليا بمرحلة انتقالية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، وسيدخل بعد ذلك طور التنفيذ الكامل. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تتضمن التقارير المقبلة جهود معالجة توصيات مراجع الحسابات الخارجي.